Journal Of the Iraqia University (74-4) November (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

النزاع القانوني حول ترسيم حدود المياه الإقليمية في بحر قزوين

المدرس المساعد نجلاء حمد بديوي
جامعة بابل / كلية التربية الأساسية

"The legal dispute over the delimitation of territorial waters in the Caspian Sea

Assistant Professor Najla Hamad Bdaiwi
najlaa.mudhen.bscle@uobabylon.edu.iq

المستخلص:

يُمثّل بحر قزوين حالة قانونية وجيوسياسية استثنائية نظرًا لكونه أكبر مسطح مائي مغلق في العالم، تحيط به خمس دول (روسيا، كازاخستان، تركمانستان، إيران، وأذربيجان). أدّى غياب تصنيف قانوني متفق عليه للبحر (هل هو بحر تنطبق عليه قواعد قانون البحار الدولي أم بحيرة تتطلب تقسيمًا بالتراضي؟) إلى صراع طويل الأمد على ترسيم الحدود وتوزيع الموارد الهائلة من النفط والغاز. تكمن الإشكالية في التباين الجذري في مطالب الدول حول تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري قبل التوصل إلى تسوية شاملة.خلص البحث إلى أن اتفاقية أكتاو ٢٠١٨ قدّمت حلاً هجينًا يوازن بين متطلبات البحار والبحيرات، وذلك عبر: التصنيف القانوني: تجنبت الاتفاقية التصنيف الصريح، لكنها اعتمدت نظامًا يجمع بين السيادة والتعاون تحديد المياه الإقليمية: نصت الاتفاقية على إنشاء نطاق حصري من المياه الإقليمية للدول المشاطئة يبلغ ١٥ ميلًا بحريًا، تليها منطقة صيد حصرية إضافية بطول ١٠ أميال بحرية. ترسيم القاع: أبقت الاتفاقية على مبدأ التقسيم المشترك للمياه السطحية فيما وراء مناطق الصيد، لكنها تركت ترسيم قاع البحر والجرف القاري لتفاهمات ثنائية أو متعددة الأطراف لاحقة، مما أبقى على بعض القضايا الجوهرية غير محلولة.

Abstract:

The Caspian Sea represents a unique legal and geopolitical case, as it is the largest enclosed body of water in the world, bordered by five countries: Russia, Kazakhstan, Turkmenistan, Iran, and Azerbaijan. The absence of an agreed legal classification for the sea—whether it should be treated as a sea governed by international maritime law or as a lake requiring consensual division—has led to a prolonged conflict over boundary delimitation and the distribution of vast oil and gas resources. The core issue lies in the stark divergence in the countries' claims regarding territorial waters and the continental shelf prior to reaching a comprehensive settlement.The study concludes that the 2018 Aktau Convention introduced a hybrid solution that balances the characteristics of both seas and lakes through:

- Legal Classification: The convention avoided an explicit classification but adopted a system combining sovereignty and cooperation.
- Territorial Waters Definition: It established a 15-nautical-mile exclusive territorial water zone for each littoral state, followed by an additional 10 nautical miles designated as an exclusive fishing zone.
- Seabed Delimitation: The convention maintained the principle of shared surface water use beyond the fishing zones but left the delimitation of the seabed and continental shelf to future bilateral or multilateral agreements, leaving some core issues unresolved.

المقدمة

يُعدّ **بحر قزوين** (أو **بحر الخزر**) أكبر مسطح مائي داخلي مغلق في العالم، ويحيط به خمس دول ساحلية هي :**روسيا**، و**كازاخستان**، و**تركمانستان**، و**إيران**، و**أذربيجان** .لطالما شكّلت قضيّة **تحديد وضع بحر قزوين القانوني** وتوزيع موارده، وبشكل خاص **تحديد المياه الإقليمية** لكل دولة، تحدّيًا دبلوماسيًا وجيوسياسيًا معقدًا على مدى عقود.بحر قزوين، بصفته أكبر مسطح مائي داخلي مغلق في العالم، والمحاط بخمس دول ساحلية هي أذربيجان، وإيران، وكازاخستان، وروسيا، وتركمانستان، يُمثل حالة جيوسياسية وقانونية فريدة ومعقدة. لقد شكّلت قضية تحديد النظام القانوني لهذا

المسطح المائي وتوزيع موارده الغنية، لا سيما احتياطيات النفط والغاز الطبيعي ومصايد سمك الحفش، محور نزاع دولي دام لعقود بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.تتبع الأهمية البحثية لهذا الموضوع من تداخُل الجغرافيا، والقانون الدولي للبحار، والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية .تكمن الإشكالية الرئيسية في الجدل حول التصنيف القانوني لبحر قزوين: هل يُعامَل كبحر تنطبق عليه قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) ، بما في ذلك تحديد المياه الإقليمية (١٢ ميلًا بحريًا) والجرف القاري، أم كبحيرة مغلقة حيث تُقسم المنطقة والموارد بـ"اتفاق خاص" بين الدول المشاطئة؟لقد أدّى غياب إطار قانوني واضح وملزم إلى حالة من الغموض والتوتر، حيث تبنّت كل دولة تفسيرات مختلفة لأحقيتها في استغلال موارد القاع والمياه، مما عرقل مشروعات الطاقة الإقليمية وعرّض الاستقرار الأمني والبيئي للخطر.يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم التطورات القانونية التي أفضت إلى توقيع اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين في أكتاو عام ٢٠١٨. ويسعى البحث بشكل خاص إلى فحص الكيفية التي عالجت بها الاتفاقية مسألة تحديد المياه الإقليمية للدول الخمس، ومدى التزام هذا التحديد بالمبادئ التقليدية للقانون الدولي.تنطلق الفرضية الرئيسية من أن اتفاقية أكتاو ٢٠١٨، على الرغم من أنها خطوة تاريخية نحو التسوية، قدّمت نموذجًا قانونيًا هجينًا لبحر قزوين، حيث جمعت بين عناصر التقسيم البحري (بتحديد نطاق المياه الإقليمية) وعناصر التقسيم الخاص للبحيرات، وذلك لتجاوز الخلافات الجوهرية حول توزيع الجرف القاري والقاع البحري.

مشكلة البحث

ما هو التكييف القانوني الأمثل لبحر قزوين (هل هو بحر أو بحيرة)، و**كيف أثَّر** الاختلاف حول هذا التكييف على **طبيعة النزاع**، و**ما هي المعوقات القانونية والجيو–سياسية** الرئيسية التي حالت دون التوصل إلى **اتفاق شامل وفعال** لترسيم **حدود المياه الإقليمية** للدول المطلة عليه، حتى بعد توقيع اتفاقية الوضع القانوني لعام ٢٠١٨؟

فرضية البحث

تُعزى الصعوبة في ترسيم حدود المياه الإقليمية في بحر قزوين، بالدرجة الأولى، إلى **عدم التوافق القانوني** حول **تصنيفه** (بحر أم بحيرة)؛ مما أدى إلى **تضارب المصالح الجيو–اقتصادية** للدول الخمس، وخاصة فيما يتعلق **باقتسام الثروات الهيدروكربونية** بدلاً من الالتزام بمبادئ **القانون الدولي للبحار**.

أولاً: الإطار النظري والقانوني (جوهر المشكلة)

يركز هذا المحور على الجذور القانونية والتعريفية للخلاف حول تقسيم المياه.

١. **جدلية التكييف القانوني:**

- بحر قزوين: هل هو "**بحر**" يخضع لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (تقسيم المناطق الاقتصادية والمياه الإقليمية، إلخ)؟
- أم هو "**بحيرة دولية**" يخضع لاتفاقيات خاصة بين الدول المشاطئة (عادةً تقسيم الحوض بشكل متساوٍ أو بطرق أخرى)؟تدور الجدلية القانونية حول طبيعة بحر قزوين، كونه **أكبر مسطح مائي مغلق في العالم**، حول ما إذا كان يُصنف "**بحرًا** "أم "**بحيرة دولية.**"هذا التكييف ليس مجرد مسألة تسمية، بل يترتب عليه **تحديد كيفية تقسيم واستغلال الثروات الهائلة** (النفط والغاز) في قاع البحر بين الدول الخمس المطلة عليه (روسيا، إيران، كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان).[1]**خريطة (١) موقع بحر قزوين**

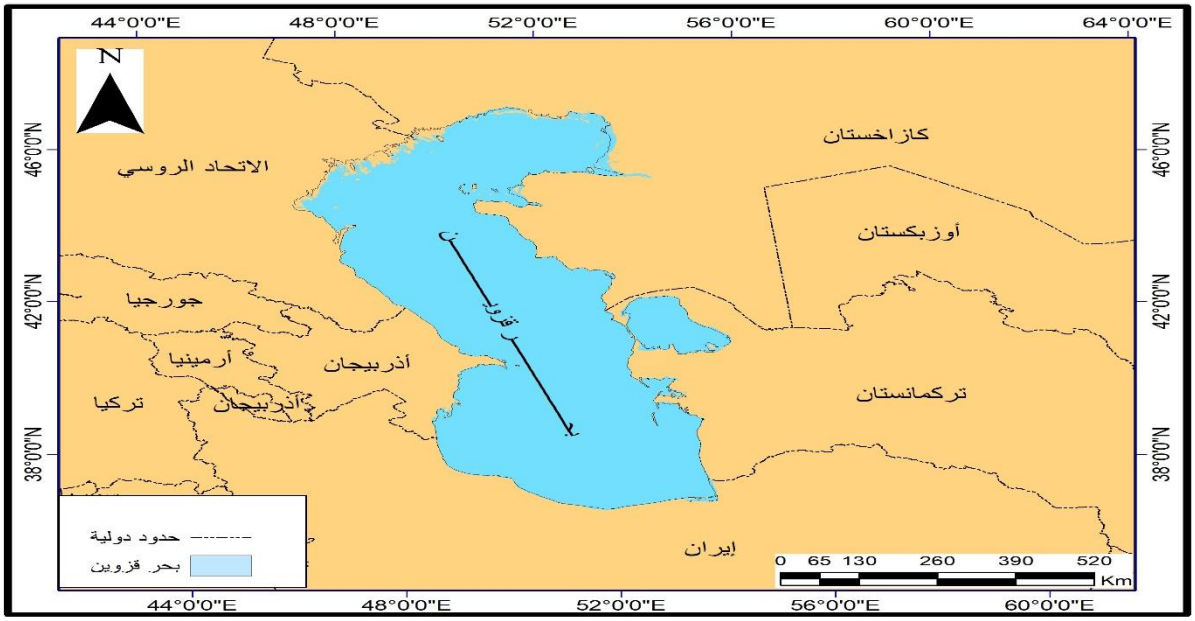

المصدر: نزار النداف، اطلس الوطن العربي والعالم، دار القلم العربي، سوريا – حلب ، ٢٠١١، ص ٥٠**الموقف القانوني النهائي (اتفاقية ٢٠١٨)**لإنهاء النزاع الذي استمر لعقود، تبنت الدول الخمس في **معاهدة الوضع القانوني لبحر قزوين (أكتاو ٢٠١٨)** حلًا وسيطًا يُنشئ **وضعًا قانونيًا خاصًا:(Sui Generis)**

- **ليس بحراً بالكامل** :لا يخضع بشكل كامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.(UNCLOS)
- **ليس بحيرة بالكامل** :لا يُقسم بالتساوي بين الدول الخمس (كما تقترح بعض نظريات البحيرات).
- **الحل الوسط** :تم اعتماد مزيج من القواعد، حيث يُقسم سطح الماء إلى مناطق، لكن تُقسم الثروات في القاع بشكل مختلف[2].

الفروق الجوهرية والنتائج المترتبة على كل تكييفويمكن تلخيص التكييف القانوني الي يحدد بشكل مباشر قواعد ترسيم الحدود وتقاسم الثروات كما في الجدول الاتي:**(جدول رقم (١) التكييف القانوني لقواعد الجدود والثروات في بحر قزوين)**

التكييف القانوني	قواعد التقسيم المطبقة	التأثير على الثروات (النفط والغاز)
١- بحرحسب قانون البحار UNCLOS	يرسَم بخطوط وسط أو خطوط استنادية، ويُقسَم إلى: مياه إقليمية (١٢ ميلًا)، منطقة مجاورة، ومنطقة اقتصادية خالصة (تصل إلى ٢٠٠ ميل) لكل دولة.	كل دولة تستغل الثروات الموجودة فقط ضمن قطاعها (قاع البحر). هذا يرجح كفة الدول ذات الشواطئ الأطول أو التي تقع حقولها النفطية قريبة من الشاطئ (مثل كازاخستان وأذربيجان).
٢- بحيرة دولية	يُقسّم المسطح المائي وقاعه بشكل متساوٍ (على أساس ٢٠٪ لكل دولة) أو يتم استغلاله بالتشارك بين جميع الدول الخمس.	يتم تقسيم الثروات بشكل متساوٍ (٢٠٪ لكل دولة)، أو تُعد الثروات ملكية مشتركة. إيران كانت الأبرز في تأييد هذا الموقف لتحصل على حصة أكبر مقارنة بطول شواطئها.
٣-الوضع الخاص (اتفاقية ٢٠١٨)	المياه السطحية: ١٥ ميلًا كمياه إقليمية تابعة للدولة، تليها ١٠ أميال كمنطقة صيد خاصة بالدولة، ثم تصبح باقي المساحة مياهًا مشتركة للملاحة.	قاع البحر (مكان الثروات): يُقسَم بشكل أساسي على مبدأ الخطوط المنصفة مع إمكانية التعديل بالاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية، مما يمنح كل دولة الحق في استغلال الثروات في قطاعها من القاع.

المصدر : من عمل الباحثة **خريطة (٢) الدول المشرفة على بحر قزوين**

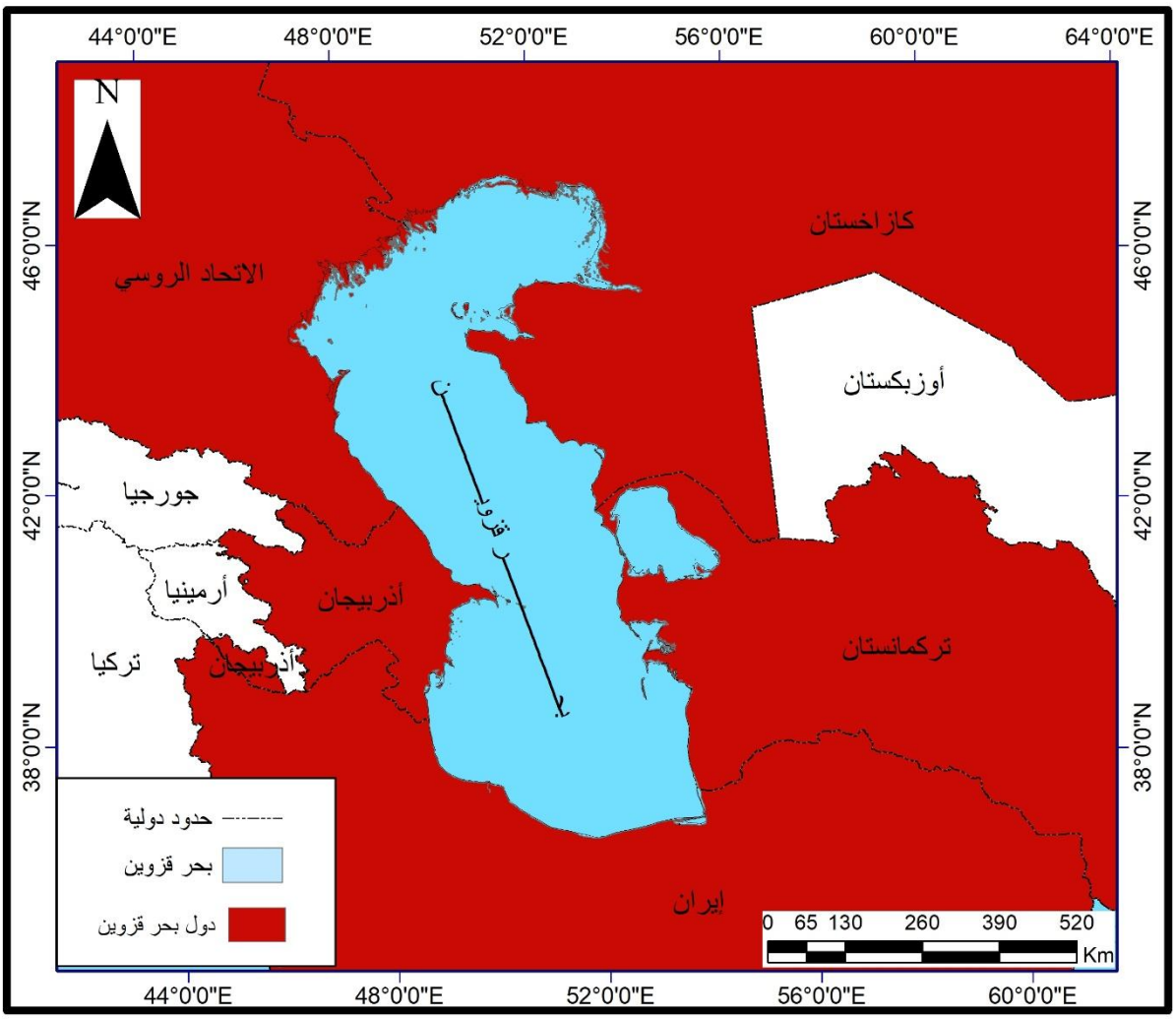

المصدر: نزار النداف، اطلس الوطن العربي والعالم، دار القلم العربي، سوريا – حلب ، ٢٠١١، ص ٥٠

٢. التطور التاريخي للوضع القانوني:شهد الوضع القانوني لبحر قزوين تطورات تاريخية معقدة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الهيمنة الروسية الفارسية، ومرحلة الثنائية السوفيتية–الإيرانية، ومرحلة الدول الخمس المستقلة التي انتهت بالوضع القانوني الخاص (اتفاقية ٢٠١٨). **.1مرحلة الهيمنة الروسية–الفارسية (القرن ١٩)** خلال هذه المرحلة، كان بحر قزوين تحت سيطرة دولتين رئيسيتين: الإمبراطورية الروسية وبلاد فارس (إيران لاحقًا). تميزت هذه الفترة بترسيخ النفوذ الروسي تدريجيًا.ويمكن تلخيص المرحلة بالجدول التالي :**(جدول رقم (٢) الهيمنة الروسية–الفارسية (القرن ١٩)**

الاتفاقية/المرحلة	التاريخ	أبرز الأحكام القانونية
معاهدة جوليستان	1813	تنازل بلاد فارس عن مناطق واسعة من القوقاز لروسيا. فقدان إيران لحقها في إبقاء سفن حربية في بحر قزوين، ومنح روسيا الحقوق العسكرية الحصرية.
معاهدة تركمانشاي	1828	تأكيد الهيمنة الروسية العسكرية؛ حيث فقدت السفن الفارسية حقوقها الكاملة في الإبحار في كل بحر قزوين، مع استمرار منح روسيا الحقوق الحصرية لإبقاء أسطولها العسكري.

المصدر : من عمل الباحثة

٢ .مرحلة الثنائية السوفيتية–الإيرانية(1991 – 1921)

بعد الثورة البلشفية وتأسيس الاتحاد السوفيتي، أُبرمت معاهدات جديدة ألغت جزئيًا الامتيازات الروسية القيصرية، وكرست مبدأ **الاستخدام المشترك** للسطح بين الدولتين المطلتين فقط.ويمكن تلخيصها بالجدول التالي **جدول رقم (٣) مرحلة الثنائية السوفيتية–الإيرانية(1991 – 1921)**

الاتفاقية	التاريخ	أبرز الأحكام القانونية
معاهدة الصداقة بين روسيا (السوفيتية) وإيران	1921	إعادة الحق لإيران في إبقاء سفن حربية في البحر. تقاسم حرية الملاحة والصيد بالتساوي بين سفن الدولتين.
معاهدة التجارة والملاحة	1940	تنظيم الملاحة والصيد بالتفصيل، وتأكيد مبدأ الاستخدام المشترك (الشيوع)، حيث كان البحر يعتبر عمليًا مسطحًا مائيًا سوفيتيًا–إيرانيًا. لم تتطرق هذه المعاهدات إلى تقسيم قاع البحر وثرواته، لأن أهمية النفط والغاز لم تكن قد ظهرت بعد.

المصدر : من عمل الباحثة

٣.مرحلة الدول الخمس والنزاع على الثروات

(2018 – 1991) بتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ظهرت ثلاث دول جديدة مطلة على البحر (كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان) إلى جانب روسيا وإيران. تحول البحر من مسطح مائي يطل عليه دولتان إلى خمس دول، مما أدى إلى **أزمة قانونية وجيوسياسية** كبرى بسبب:

- **ظهور الثروات** :اكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز في قاع البحر.
- **غياب الإطار القانوني** :المعاهدات السابقة كانت ثنائية وتناولت الملاحة والصيد فقط، ولم تحدد كيفية تقسيم القاع.
- **الجدلية القانونية** :انقسمت المواقف بين اعتبار بحر قزوين **بحرًا** (لتطبيق قانون البحار لتقسيم القاع) أو **بحيرة**)لتقسيم الثروات بالتساوي.

ويمكن تلخيص **مرحلة الدول الخمس والنزاع على الثروات(2018 – 1991)** بما يلي **(جدول رقم (٤) المواقف والمقترحات للدول المجاورة لبحر قزوين)**

موقف الدول الرئيسية	التكييف المقترح
كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان	تفضل تطبيقه كبحر لتقسيم القاع والتمتع بالثروات الموجودة في قطاعاتها الكبيرة نسبيًا.
إيران	فضلت تطبيقه كبحيرة دولية وتقسيمه بالتساوي (٢٠٪ لكل دولة) للحصول على حصة أكبر مما يمنحها إياها طول شواطئها القصير نسبيًا.
روسيا	كان موقفها متذبذبًا بين تأييد تقسيم القاع واستمرار مبدأ الاستخدام المشترك للسطح.

المصدر : من عمل الباحثة

٤.مرحلة الوضع القانوني الخاص (٢٠١٨ وما بعده)بعد مفاوضات استمرت لأكثر من ٢٠ عامًا، تم التوصل إلى اتفاق ينهي الجدل يمكن تلخيصه بما يلي : **(جدول رقم (٥) الإتفاقات والمعاهدات الدولية)**

لاتفاقية/الحدث	لتاريخ	مبدأ القانوني المستقر
عاهدة الوضع قانوني لبحر قزوين قمة أكتاو)	12–Aug-18	قرار "وضع قانوني خاص" (Sui Generis): يُقسم المسطح المائي إلى: ١. مياه إقليمية (١٥ ميلًا بحريًا)؛ ٢. منطقة صيد (١٠ أميال بحرية إضافية). القسم الأكبر من السطح يقى منطقة مشتركة للملاحة.
قسيم قاع البحر	ضمنيًا	قسَم قاع البحر (حيث توجد الثروات) بين الدول عبر خطوط منصفة على أساس مبدأ القطاعات (يشبه واعد البحار)، على أن يتم ترسيم هذه الخطوط باتفاقيات ثنائية أو ثلاثية لاحقة.
الأمن	2018	حظر وجود قوات مسلحة لدول غير مطلة على بحر قزوين.

المصدر : من عمل الباحثة تم حل الجدلية بإنشاء نظام قانوني مختلط يضمن حقوق الدول في استغلال النفط والغاز في قطاعاتها الخاصة من القاع، مع الحفاظ على جزء كبير من مياه السطح للاستخدام المشترك.**الامتناع المتعمد** عن تعريف بحر قزوين صراحة بأنه "بحر" أو "بحيرة" في معاهدة الوضع القانوني لعام ٢٠١٨ أدى إلى إنشاء **نظام قانوني خاص(Sui Generis)** ، وهذا كان له آثار قانونية عميقة ومباشرة على عملية

التقسيم واستغلال الموارد.**الآثار القانونية المترتبة على عدم التعريف:** إن الامتناع المتعمد عن تعريف بحر قزوين صراحة بأنه "بحر" أو "بحيرة" في معاهدة الوضع القانوني لعام ٢٠١٨ أدى إلى إنشاء نظام قانوني خاص(Sui Generis) ، وهذا كان له آثار قانونية عميقة ومباشرة على عملية التقسيم واستغلال الموارد.عدم التكييف الصريح أتاح للدول المطلة تجاوز القواعد الصارمة للقانون الدولي التقليدي، ووضع قواعد مصممة خصيصًا لمصالحهم المتضاربة:**الحالة القانونية المستبعدة الآثار المترتبة على استبعادها**لو اعتبر "بحرًا" (قانون البحار)كان سيفرض تقسيمًا كاملاً للمسطح المائي (مياه إقليمية، منطقة اقتصادية خالصة، جرف قاري). هذا كان سيعطي كازاخستان وأذربيجان ميزة كبرى في حقول النفط الواقعة بعيدًا عن الشاطئ، بينما كان سيقلل بشكل كبير من حصة إيران بسبب قصر سواحلها.لو اعتبر "بحيرة" (القانون العرفي للبحيرات) كان سيفرض التقسيم بالتساوي (٢٠٪ لكل دولة) أو الاستغلال المشترك لجميع الموارد. هذا كان سيضمن حصة كبيرة لـ إيران، لكنه كان مرفوضًا بشدة من قِبَل الدول الأخرى التي تقع أغلب ثرواتها ضمن مناطقها الساحلية المباشرة.الأثر المباشر: تجنب التعريف الصريح أدى إلى عدم تطبيق أي نظام قانوني دولي قائم بالكامل، مما سمح للدول بالتوصل إلى حل وسطي غير مسبوق.تأثير ذلك على التقسيم (الحل الوسط)أثر عدم التعريف على التقسيم من خلال الفصل بين ملكية سطح الماء (الملاحة والصيد) وملكية قاع البحر (النفط والغاز)، حيث تم تقسيم كل منهما بآلية مختلفة:

١ .تقسيم عمود الماء والسطح (الاستخدام المشترك)تم تطبيق قواعد تشبه البحيرة (جزئياً) على سطح الماء:المياه الإقليمية: تمتد حتى ١٥ ميلًا بحريًا من الشاطئ (تملك كامل للدولة).منطقة الصيد: تمتد من نهاية المياه الإقليمية لمسافة ١٠ أميال بحرية أخرى (حقوق صيد حصرية للدولة).المشتركة: بقية المسطح المائي بعد الـ ٢٥ ميلًا تصبح منطقة ملاحية مفتوحة للاستخدام المشترك من قِبَل جميع الدول الخمس.

٢ .تقسيم قاع البحر وباطنه (الترسيم القطاعي)تم تطبيق قواعد تشبه البحر على القاع الذي يحتوي على الثروات: نصّت الاتفاقية على ضرورة ترسيم قاع البحر وباطنه بين الدول المطلة لتحديد مناطق استغلال النفط والغاز تم الاتفاق على أن يتم هذا الترسيم على أساس الخطوط المنصفة (مبدأ التقسيم القطاعي)، وهو ما أصرت عليه معظم الدول.هذا المبدأ سمح لـ كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان بالاحتفاظ بالموارد الهائلة التي تقع قبالة سواحلها، مما جعلها الرابح الأكبر من الناحية الاقتصادية[3].وبذلك سمح غياب التكييف القانوني الصريح للدول الخمس بـ "خياطة" نظام قانوني خاص بهم. فقد جمعوا بين مبدأ السيادة الوطنية على الموارد (تقسيم القاع) وبين مبدأ الاستخدام الإقليمي المشترك (لجزء من السطح)، مما سهل الوصول إلى اتفاقية على الرغم من تباين المصالح الحاد.**خريطة (٣) حدود المياه الإقليمية للدول المشرفة على بحر قزوين**

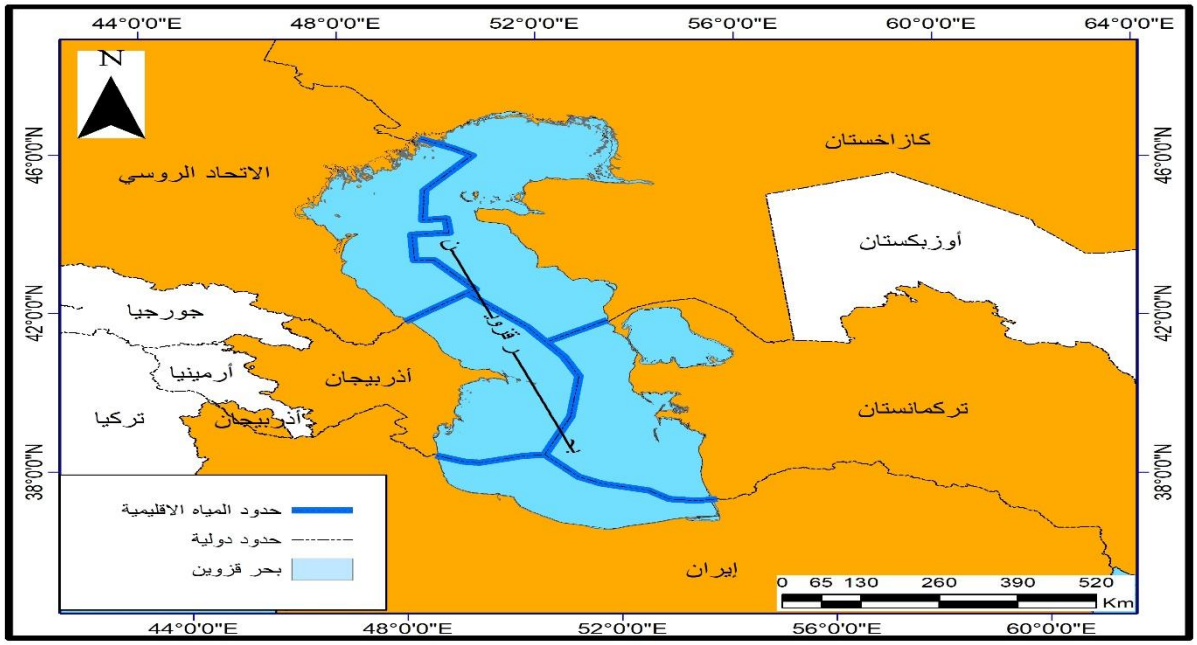

Jebur H.A.. Ministry of Education and Science of the Republic of Kazakhstan. L.N. Gumilyov Eurasian National University. 2015. P 98

ثانياً: المصالح الجيوسياسية والاقتصادية (سبب الخلاف)

تقوم الجدلية حول ترسيم حدود بحر قزوين على تقاطع معقد بين المصالح الجيوسياسية والأمنية والمكاسب الاقتصادية الهائلة. إن الثروات الكامنة والموقع الاستراتيجي هي المحرك الرئيسي وراء الصراع الذي استمر لعقود.

يبحث هذا المحور في الدوافع الحقيقية وراء التنافس على ترسيم المياه.

١. **الثروات الهيدروكربونية (النفط والغاز):**تتميز منطقة بحر قزوين بأنها واحدة من أهم وأغنى الأحواض الهيدروكربونية غير المستغلة بالكامل في العالم. تشكل الثروات الهائلة من النفط والغاز المحرك الرئيسي وراء الصراع الجيوسياسي والقانوني على ترسيم الحدود.**حجم الاحتياطيات الهيدروكربونية في بحر قزوين**تتفاوت التقديرات الخاصة بالاحتياطيات القابلة للاستخراج، لكنها تضع قزوين في المرتبة الثانية عالميًا بعد الخليج العربي كما هو واضح بالمخطط الاتي[4].**(جدول رقم(٦) التقديرات الإحتياطية للثروات الطبيعية في العالم)**

المورد	التقديرات التقريبية للمنطقة (البحر والساحل)	الأهمية
النفط	ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة. (وتشير بعض التقديرات إلى احتياطيات محتملة أكبر بكثير).	توازي احتياطيات بحر الشمال.
الغاز الطبيعي	حوالي ٢٣٠ إلى ٣٠٠ تريليون قدم مكعب أو ٦ إلى ٨ تريليون متر مكعب.	يمثل احتياطيًا ضخمًا يوازي بعض أكبر احتياطيات الغاز العالمية.

المصدر: بلاهدة حنان، أهمية النفط في رسم سياسة ايران الخارجية في بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٢١٣-٢١٤.

توزيع الثروات الهيدروكربونية حسب الدولةالثروات ليست موزعة بالتساوي، وهذا هو جوهر الخلاف الذي دفع دول الشمال (كازاخستان وأذربيجان وروسيا) إلى تأييد التقسيم القطاعي، بينما أصرت إيران على التقسيم بالتساوي. اذ تتوزع الثروات في الدول المطلة على بحر قزوين كما يأتي :

(جدول رقم(٧) الحقول المطلة على بحر قزوين للدول المجاورة)

الدولة	أبرز الحقول والموارد
كازاخستان	الرابح الأكبر في النفط. تقع قبالة سواحلها غالبية الاحتياطيات الكبيرة. أبرز الحقول: - كاشاغان (Kashagan): أحد أكبر الاكتشافات النفطية البحرية في العالم خلال العقود الأخيرة. - تنغيز (Tengiz): حقل ضخم يقع بالقرب من الشاطئ (جزئياً في البحر).
أذربيجان	تعتبر رائدة في الإنتاج البحري لقزوين، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على هذه الموارد. أبرز الحقول: - آذري – شيراغ – غونشلي (ACG): هو أكبر مجمع نفطي في القطاع الأذربيجاني. - شاه دنيز (Shah Deniz): واحد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم، وهو أساس ممر الغاز الجنوبي إلى أوروبا.
تركمانستان	الرابح الأكبر في الغاز. تتمتع باحتياطيات غاز طبيعي ضخمة. أبرز الحقول: تتركز احتياطياتها في الحقول القريبة من الشاطئ على الساحل الشرقي. تسعى تركمانستان لإنشاء خطوط أنابيب بحرية عبر قزوين لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر أذربيجان (خط أنابيب ترانس–قزوين المقترح).
روسيا	يمثل قطاعها جزءًا بسيطًا نسبيًا من احتياطيات قزوين الإجمالية، لكنها استثمرت في تطويره. أبرز الحقول: فلاديمير فيلانوفسكي: أكبر حقل نفطي اكتشف في القطاع الروسي (٢٠٠٥).
إيران	تمتلك شريطًا ساحليًا قصيرًا نسبيًا، وتقع حقولها في المناطق العميقة والصعبة الاستغلال. إنتاجها من قطاع قزوين صغير جدًا أو معدوم حاليًا مقارنةً بإنتاجها البري. تصر إيران على تقسيم متساوٍ (٢٠٪) لضمان نصيب عادل من الثروات في المنطقة الجنوبية غير المكتشفة بالكامل بعد.

المصدر: بلاهدة حنان، أهمية النفط في رسم سياسة ايران الخارجية في بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٢١٣-٢١٤.**(جدول رقم (٨) احتياطات النفط والغاز المثبتة في منطقة بحر قزوين)**

الإحتياطات المثبتة والمتوقّعة للنّفط والغاز في منطقة بحر قزوين				
	الإحتياطات المثبتة		الإحتياطات المتوقّعة	
	النّفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطّبيعي (تريليون متر مكعب)	النّفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطّبيعي (تريليون متر مكعب)
آذربيجان	١٣	٣٠	٣٢	٣٥
إيران	٠,١	٠	١٥	١١
تركمانستان	٠,٦	١٠١	٣٨	١٥٩
كازاخستان	١٨	٦٥	٩٢	٨٨
روسيا	٢,٧	٠,٣	١٤	
المجموع	٣٤,٤	١٩٦,٣	١٩١	٢٩٣

المصدر: بلاهدة حنان، أهمية النفط في رسم سياسة ايران الخارجية في بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٢١٣-٢١٤.

أهمية هذه الثروات

١. **الاستقلال الاقتصادي** :تعد هذه الموارد حاسمة لـ **كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان** لضمان استقرارها المالي وبنائها الاقتصادي بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي.

٢. **أمن الطاقة العالمي** :يوفر بحر قزوين مصدرًا بديلًا هامًا للنفط والغاز لأوروبا، مما يقلل اعتمادها على الإمدادات الروسية، خاصة عبر ممر الغاز الجنوبي (الذي يعتمد على حقل شاه دنيز الأذربيجاني)[5].

٣. **الطرق الجيوسياسية** :ترتبط الثروات بخطوط أنابيب النقل، التي تعد مسارًا لنقل نفوذ وطاقة الدول، مثل خطوط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) وخطوط الغاز.**خريطة (٤) حقول النفط والغاز في الدول المشرفة على بحر قزوين**

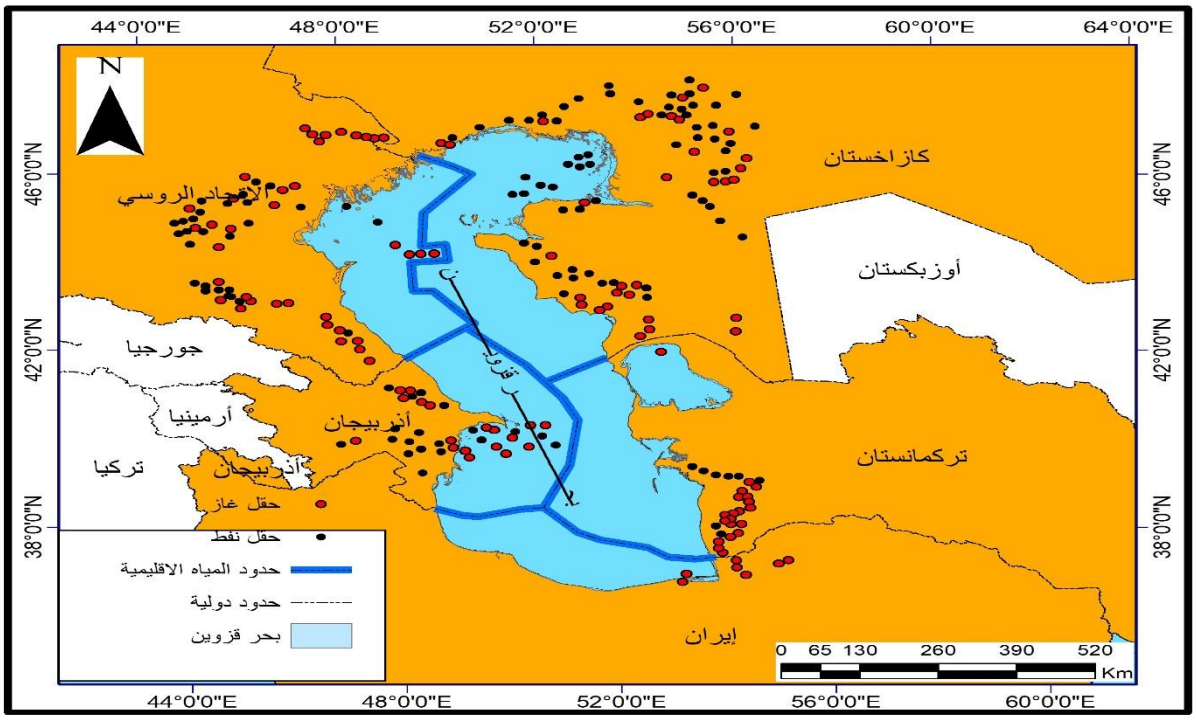

المصدر: بلاهدة حنان، أهمية النفط في رسم سياسة ايران الخارجية في بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٢١٣-٢١٤.كمن التعقيد الرئيسي في الوضع القانوني لبحر قزوين في التمييز بين **قاع البحر** (حيث تتركز الثروات الهيدروكربونية) و**المياه السطحية** (حيث تتم الملاحة والصيد)، وقد كانت العلاقة بين تقسيم هذين الجزأين هي النقطة الشائكة التي عطلت الاتفاق لأكثر من عقدين.

١-**مشكلة تقسيم قاع البحر (مصدر الخلاف)**كانت المشكلة الرئيسية هي أن الدول المطلة أرادت تقسيم القاع (الثروات) دون تقسيم المياه السطحية بالكامل (للحفاظ على الأمن والملاحة الحرة لروسيا وإيران).

طبيعة المشكلة

- **الثروات مركزة في القاع** :النفط والغاز موجودان في التكوينات الصخرية تحت قاع البحر. الدول الخمس (روسيا، كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، إيران) رأت أن الحل الوحيد هو **التقسيم الكامل** للقاع لكي تتمكن كل دولة من استغلال ثرواتها بشكل سيادي وبعقود مع شركات أجنبية.
- **تفاوت توزيع الثروات** :بما أن غالبية الثروات تقع قبالة سواحل كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، فقد أصرت هذه الدول على تطبيق مبدأ **الخط المنصف المعدل** (تقسيم قطاعي كالبحر) على القاع، بينما رفضته إيران لأنها كانت ستخسر حصة كبيرة.
- **الوضع قبل الاتفاق** :قبل عام ٢٠١٨، كانت بعض الدول (مثل أذربيجان وكازاخستان) تبدأ في التنقيب والاستغلال ضمن قطاعات ثنائية متفق عليها بينها وبين جيرانها، لكن هذه الاتفاقيات لم تكن معترف بها من إيران وتركمانستان، مما أدى إلى نزاعات حول حقول حدودية (مثل حقل "آلوف" بين أذربيجان وتركمانستان).

٢-العلاقة بين تقسيم القاع وترسيم المياه السطحية (الحل الوسط)

يكمن الحل الوسط الذي جاءت به **معاهدة الوضع القانوني لعام ٢٠١٨** في **فصل** نظام التقسيم بين السطح والقاع وكما هو واضح في الجدول التالي :**(جدول رقم (٩) تقسيم القاع وترسيم المياه السطحية)**

العنصر	نظام التقسيم المعتمد في ٢٠١٨	الغرض القانوني والاقتصادي
المياه السطحية وعمود الماء	نظام مختلط (شبه بحيرة): تقسيم جزئي يقتصر على: ١٥ ميلًا (مياه إقليمية) + ١٠ أميال (منطقة صيد). باقي السطح منطقة مشتركة للملاحة والصيد.	الهدف: الحفاظ على مبدأ الاستخدام المشترك للملاحة والصيد (مصلحة روسيا وإيران الأمنية) وتجنب التقسيم الكامل الذي كان سيهدد حرية حركة الأساطيل.
قاع البحر وباطنه (الهيدروكربونات)	نظام التقسيم القطاعي (شبه بحر): يتم تقسيم القاع بين الدول على أساس الخطوط المنصفة، مع ضرورة إتمام الترسيم عبر اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية منفصلة.	الهدف: تمكين كل دولة من الحصول على السيادة الكاملة على ثرواتها الباطنية (مصلحة كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان الاقتصادية).

الآثار القانونية للعلاقة بين التقسيمين:

١. **الاستغلال السيادي للموارد** :سمح تقسيم القاع بتقسيم الثروات الهيدروكربونية فعليًا، حيث أصبح لكل دولة الحق الحصري في استكشاف واستغلال الموارد في قطاعها المحدد في القاع، بغض النظر عن النظام القانوني لعمود الماء الذي يعلوه.

٢. **استمرار الحاجة للترسيم** :على الرغم من توقيع الاتفاقية عام ٢٠١٨، إلا أنها **لم تحدد خطوط الترسيم النهائية للقاع**، بل وضعت الإطار (الخط المنصف). هذا يعني أن مشكلة ترسيم الحدود الفعلية لا تزال قائمة، خاصة بين **إيران** و جيرانها، التي لم ترضَ بحصة أقل بكثير من ٢٠٪، مما يتطلب المزيد من المفاوضات.

٣. **تنظيم خطوط الأنابيب** :ربطت المعاهدة بين القاع (مكان مد الأنابيب) والمياه السطحية (الملاحة). اشترطت المعاهدة أن أي خط أنابيب يمر في قاع البحر يحتاج إلى **موافقة الدولة التي يمر في قطاعها المحدد**، بالإضافة إلى ضرورة الامتثال **للمعايير البيئية** المتفق عليها بين الدول الخمس. هذا أعطى روسيا وإيران نفوذًا ضمنيًا لمنع المشاريع الكبرى (مثل خط أنابيب الغاز عبر قزوين) لأسباب بيئية معلنة أو جيوسياسية ضمنية[6].**خريطة (٥) أعماق المياه في بحر قزوين**

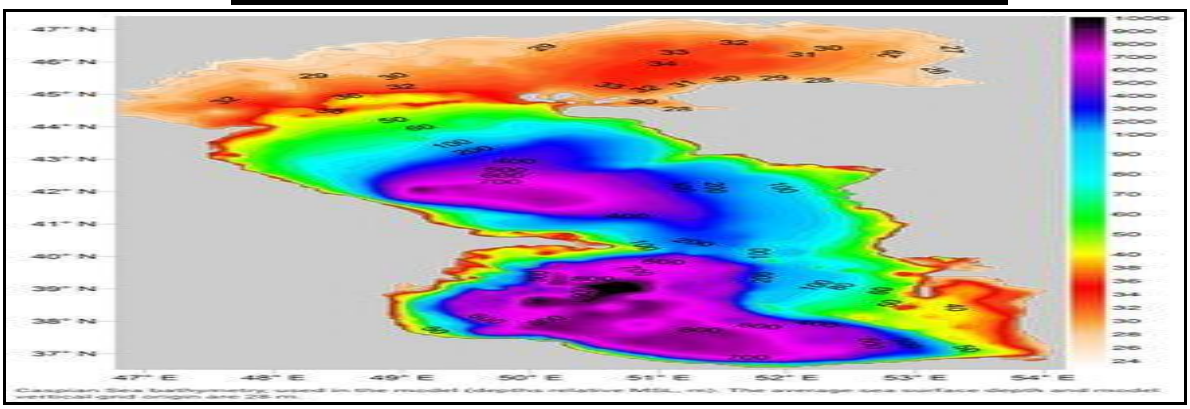

المصدر https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%AD%D8%B1_%D9%82%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%86

٢. أمن الطاقة ومشاريع خطوط الأنابيب:

تلعب منطقة بحر قزوين دورًا محوريًا في أمن الطاقة العالمي، حيث تمثل جسرًا حيويًا لنقل الهيدروكربونات من آسيا الوسطى والقوقاز إلى الأسواق الغربية (أوروبا) والشرقية (الصين). إن مشاريع خطوط الأنابيب في المنطقة هي ساحة للصراع الجيوسياسي والاقتصادي بحد ذاتها.

أهمية بحر قزوين لأمن الطاقة العالمي

- تنويع المصادر :يوفر بحر قزوين مصدرًا بديلًا للنفط والغاز، مما يقلل من اعتماد الدول المستهلكة (خاصة في أوروبا) على مصدر واحد (روسيا تقليديًا)، وبالتالي يعزز أمن الإمدادات.
- ثروات هائلة :تمثل الاحتياطيات الضخمة في أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إمكانات استراتيجية لتعويض النقص العالمي في الطاقة.
- الموقع الاستراتيجي :يمثل البحر معبرًا طبيعيًا لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، متجنبًا مناطق التوتر في الشرق الأوسط.

٢. مشاريع خطوط الأنابيب الرئيسية (الحالية والمقترحة)

تنقسم مشاريع الأنابيب إلى مسارين رئيسيين: الممر الشرقي–الغربي (نحو أوروبا) والممر الشمالي–الجنوبي (إيران) والممر الشرقي (نحو الصين):

(جدول(١٠) مشاريع مشاريع خطوط الأنابيب الرئيسية (الحالية والمقترحة) في بحر قزوين)

الممر	المشروع/الحقل	الدول المشاركة الرئيسية	الهدف والأهمية
الممر الغربي (نحو أوروبا)	ممر الغاز الجنوبي (SGC)	أذربيجان، تركيا، جورجيا، دول الاتحاد الأوروبي.	نظام أنابيب ضخم لنقل الغاز من حقل شاه دنيز الأذربيجاني في قزوين إلى أوروبا (عبر خطي تاناب وتاب). يعتبر حجر الزاوية في استراتيجية تنويع الإمدادات الأوروبية.
الممر الغربي (النفط)	خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC)	أذربيجان، جورجيا، تركيا.	ينقل النفط من حقول قزوين الأذربيجانية والكازاخستانية (عبر الناقلات البحرية) إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، متجاوزًا روسيا ومضيق البوسفور.
الممر الشرقي (نحو الصين)	خط أنابيب الغاز تركمانستان–الصين	تركمانستان، الصين، أوزبكستان، كازاخستان.	خط أنابيب يربط حقول الغاز التركمانية بالصين، وهو مشروع حيوي لضمان أمن الطاقة الصيني وتقليل اعتماد تركمانستان على التصدير عبر روسيا.
الممر العابر	خط أنابيب الغاز عبر قزوين (TCGP)	تركمانستان، أذربيجان، الاتحاد الأوروبي.	مشروع مقترح لمد خط أنابيب تحت قاع بحر قزوين لربط تركمانستان بأذربيجان، ومن ثم ربط الغاز التركماني بـ "ممر الغاز الجنوبي" المتجه إلى أوروبا.

لقزوين (مقترح)			

المصدر: حنان دريسي، التنافس الإقليمي والدولي حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣، ص١٣٩-١٤٤

٣.التحديات الجيوسياسية والقانونيةإن مشاريع خطوط الأنابيب تواجه تحديات كبيرة ناجمة عن المصالح المتضاربة وكما هو واضح بالمخطط الاتي:**(جدول رقم (١٢) المواقف القانونية الجيوسياسية)**

التحدي	الموقف القانوني/الجيوسياسي
الموافقة على الأنابيب العابرة للقاع	تتطلب المادة ١٤ من اتفاقية ٢٠١٨ أن يتفق الأطراف على وضع خطوط الأنابيب عبر القاع، وتمريرها يتطلب موافقة الدولة التي يمر في قطاعها المحدد، مع مراعاة "المعايير البيئية".
الاعتراض الروسي والإيراني	روسيا (التي تسيطر على شبكة أنابيب ضخمة) وإيران عارضتا خطوط الأنابيب العابرة لقزوين (خاصة TCGP) لفترة طويلة، بحجة المخاوف البيئية. لكن السبب الجوهري هو تقويض نفوذهما في مجال تصدير الطاقة، حيث يسمح هذا الخط لدول آسيا الوسطى بالالتفاف حولهما.
الترسيم الناقص	عدم اكتمال ترسيم الحدود بين بعض الدول (خاصة بين تركمانستان وإيران، وبين أذربيجان وتركمانستان) يعني أن أي مسار لخط أنابيب عابر لقزوين سيظل عرضة للنزاع، مما يعيق تمويله وتنفيذه.
الأمن الإقليمي	أي خلاف حول الأنابيب يهدد التعاون الهش بين الدول الخمس وقد يؤدي إلى تفاقم التوترات الأمنية، رغم أن اتفاقية ٢٠١٨ نجحت في إبعاد القوى العسكرية الأجنبية عن البحر (مصلحة مشتركة).

المصدر نفسه .**خريطة (٦) خطوط انابيب نقل الطاقة في بحر قزوين**

المصدر: حنان دريسي، التنافس الإقليمي والدولي حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣، ص١٣٩عدّ مقترح إنشاء خط أنابيب الغاز العابر لقزوين (Trans-Caspian Gas Pipeline – TCGP) هو المشروع الأكثر أهمية والأكثر إثارة للجدل في المنطقة، لأنه يمثل مفتاحًا لتحقيق استقلال الطاقة لدول آسيا الوسطى (خاصة تركمانستان) وتنويع مصادر الغاز لأوروبا[7].**خط أنابيب الغاز العابر لقزوين(TCGP)** يهدف هذا المشروع إلى نقل الغاز الطبيعي من حقول تركمانستان الغنية

(مثل حقل غالكينيش العملاق) عبر قاع بحر قزوين إلى أذربيجان .ومن هناك، يُدمج الغاز التركماني في ممر الغاز الجنوبي (SGC) الأذربيجاني، ليصل في نهاية المطاف إلى الأسواق الأوروبية[8].

أهمية المشروع

- لتركمانستان :يوفر طريق تصدير مباشر إلى الغرب، مما يحررها من الاعتماد شبه الكامل على شبكة خطوط الأنابيب الروسية والصينية.
- لأوروبا :يعزز أمن الطاقة الأوروبي بتوفير مصدر غاز إضافي ضخم وغير روسي.
- لأذربيجان :يعزز دورها كمركز إقليمي لعبور الطاقة[9].

٢.ممرات الطاقة الأخرى في بحر قزوين يمكن ادراجها كما يأتي بالمخطط التالي:

(جدول رقم (١٣) ممرات الطاقة الاخرى في بحر قزوين)

الممر	الوصف	دور قزوين
الممر الجنوبي (إلى إيران)	مقترحات لمد خطوط أنابيب من تركمانستان أو أذربيجان عبر إيران إلى الموانئ الجنوبية أو للشبكة الداخلية.	يتطلب هذا المسار مرور الأنابيب عبر القطاع الإيراني، مما قد يخضع لتقلبات العقوبات الدولية.
الممر الشرقي (إلى الصين)	خطوط أنابيب الغاز الحالية التي تنقل الغاز التركماني إلى الصين.	تعبر هذه الخطوط اليابسة ولا تستخدم قاع البحر، لكنها تقلل من حجم الغاز المتاح للممرات الغربية.
الممر الشمالي (إلى روسيا)	خطوط الأنابيب التقليدية التي تربط تركمانستان وكازاخستان بالشبكة الروسية.	تُستخدم لنقل كميات محددة، لكنها تخضع للسيطرة الروسية على حجم التصدير والأسعار.

المصدر من عمل الباحثة

٣. تأثير الخلافات القانونية والجيوسياسية على التنفيذ كانت مشكلة الوضع القانوني لبحر قزوين هي العقبة الأكبر أمام تنفيذ خط أنابيب TCGP والمشاريع المماثلة، وذلك بسبب تأثير الخلافات القديمة والجديدة:

أ. الرفض الجيوسياسي الروسي والإيراني

- الخوف من فقدان النفوذ :كانت روسيا تقليديًا تعارض بشدة أي خط أنابيب يسمح لدول آسيا الوسطى بتصدير الغاز مباشرة إلى أوروبا دون المرور عبر أراضيها. كما أن إيران تخشى من تقويض نفوذها في المنطقة.
- استخدام الذرائع البيئية :قبل اتفاقية ٢٠١٨، كانت روسيا وإيران تستخدمان حجة أن أي مشروع مد أنابيب في قاع البحر يتطلب موافقة جميع الدول الخمس لأسباب بيئية، وذلك لإجهاض.TCGP

ب. النظام القانوني بعد اتفاقية ٢٠١٨ (نقطة التحول)وضعت اتفاقية ٢٠١٨ قواعد جديدة، على الرغم من أنها لم تحل المشكلة بالكامل كما هو موضح بالمخطط الاتي:**(جدول رقم (١٤) قواعد اتفاقية ٢٠١٨)**

النقطة القانونية	التأثير على TCGP
قواعد مد الأنابيب (المادة ١٤)	نصت على أن مد خط أنابيب عبر قاع البحر يتطلب موافقة فقط الدولة التي يمر في قطاعها، مع التزام جميع الدول بالمعايير البيئية.

التأثير: هذا البند يعتبر انتصارًا لتركمانستان وأذربيجان، حيث أنه يُلغي حق النقض المطلق لروسيا وإيران، ويسمح بمرور TCGP لأنه يمر فقط عبر قطاعي تركمانستان وأذربيجان.	
استمرار مشكلة الترسيم:	بما أن الترسيم النهائي بين أذربيجان وتركمانستان لم يتم الانتهاء منه بالكامل بعد، فإن الشركات والمستثمرين يظلون حذرين من تمويل مشروع TCGP خشية النزاعات الحدودية.
التحدي البيئي:	أعطت الاتفاقية جميع الدول حق مراقبة الالتزام بالمعايير البيئية. يمكن لروسيا أو إيران استخدام هذا البند كأداة لعرقلة أو تأخير المشروع بحجة المخاطر البيئية، مما يزيد التكلفة والتعقيد.

إن اتفاقية ٢٠١٨ أزالت الحاجز القانوني (حق النقض المطلق) أمام خط أنابيبTCGP ، لكنها لم تزل العقبات الجيوسياسية والمالية الناتجة عن الحاجة إلى إتمام الترسيم الثنائي وتأمين التمويل الضخم في ظل حساسية المشروع. يظل TCGP مشروعًا طموحًا وحيويًا، ولكنه لا يزال معلقًا بين الفرص الاقتصادية الكبيرة والتعقيدات الإقليمية العميقة.

دور القوى الإقليمية والدولية (مثل الصين والاتحاد الأوروبي وتركيا) في التنافس على موارد المنطقة.

يلعب بحر قزوين دوراً متزايد الأهمية في الاستراتيجيات الجيوسياسية والطاقية للقوى الإقليمية والدولية الكبرى، حيث تتنافس هذه القوى على الوصول إلى موارده الهائلة وتأمين طرق نقله.

١-القوى الإقليمية (تركيا)

تلعب تركيا دوراً محورياً بصفتها بوابة العبور الرئيسية لطاقة قزوين نحو الأسواق الأوروبية.

- الهدف :أن تصبح مركزاً إقليمياً (Hub) لتجارة وتوزيع الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.
- الآلية:
  - خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان :(BTC) يُنهي هذا الخط نقله للنفط من قزوين في ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط.
  - ممر الغاز الجنوبي :(SGC) يمر خط الأنابيب العابر للأناضول (TANAP) عبر الأراضي التركية، مما يجعل تركيا شريكاً حيوياً في نقل الغاز الأذربيجاني نحو أوروبا.

٢-القوى الدولية (الصين)

أصبحت الصين لاعباً استراتيجياً مهماً في المنطقة، وتعتبر تأمين الطاقة لتلبية احتياجاتها الاقتصادية المتزايدة أولوية قصوى.

- الهدف:

١- أمن الطاقة :تنويع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على الواردات البحرية عبر مضيق ملقة المهدد.

٢- مبادرة الحزام والطريق :(BRI) ربط دول آسيا الوسطى بالصين عبر البنية التحتية، مما يعزز النفوذ الاقتصادي الصيني.

- الآلية:

١- خط أنابيب الغاز تركمانستان-الصين :استثمار الصين في إنشاء هذا الخط لنقل الغاز التركماني عبر اليابسة، مما يضمن تدفقاً ثابتاً للطاقة ويمنح بكين نفوذاً كبيراً في عشق أباد.

٢- الاستثمارات :تقديم قروض واستثمارات ضخمة في البنية التحتية والمشاريع النفطية والغازية في كازاخستان وتركمانستان.

٣- القوى الدولية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)[١٠]

يتمثل الاهتمام الغربي في بحر قزوين في المقام الأول في أمن الطاقة والاستراتيجية الجيوسياسية:

- الهدف:

١- تنويع الإمدادات (لأوروبا) :الحصول على الغاز من مصدر غير روسي، مما يعزز الاستقلالية الطاقية الأوروبية.

٢- منع الهيمنة الإقليمية :دعم استقلال دول القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) لتقليل اعتمادها على موسكو وطهران.

- الآلية:

١- الدعم السياسي لممر الغاز الجنوبي :قدم الاتحاد الأوروبي دعماً سياسياً ومالياً كبيراً لخطوط الأنابيب التي تنطلق من أذربيجان.

٢- الموقف من :TCGP يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة مشروع خط أنابيب الغاز العابر لقزوين (TCGP) لربط الغاز التركماني بشبكته، مما يزيد من حجم الإمدادات وينوعها بشكل أكبر.

٣- الدبلوماسية :تدخل الولايات المتحدة دبلوماسياً لضمان حرية وصول الشركات الغربية إلى مشاريع التنقيب، وتشجيع الحلول التي تبتعد عن السيطرة الروسية والإيرانية.**ملخص التنافس على قزوين** يمكن وصف التنافس في قزوين على النحو التالي: **(جدول رقم (١٥) التنافس الدولي في بحر قزوين)**

القوة	المصلحة الرئيسية	المشروع المدعوم	الموقف من الخلافات
روسيا وإيران	الهيمنة الأمنية والسيطرة على طرق النقل.	خطوط الأنابيب التي تمر عبر أراضيها.	تسعى لإبقاء المنطقة مغلقة أمام القوى الخارجية واستخدام المخاوف البيئية لعرقلة الأنابيب العابرة للقزوين.
الصين	تأمين الإمدادات المباشرة إلى الشرق.	خطوط أنابيب اليابسة (تركمانستان–الصين).	لا تتدخل مباشرة في الخلافات القانونية حول الترسيم، لكنها تستفيد من أي ضعف إقليمي لفرض شروطها الاستثمارية.
الاتحاد الأوروبي وتركيا	تنويع الإمدادات والعبور إلى الغرب.	ممر الغاز الجنوبي وخط أنابيب TCGP المقترح.	تدعم الترسيم السريع للقاع لإزالة العقبات أمام مشاريع الأنابيب العابرة لقزوين.

المصدر: من عمل الباحثة

الاستنتاجات :

توصل البحث إلى أن (اتفاقية أكتاو ٢٠١٨) قدّمت حلاً هجينًا يوازن بين متطلبات البحار والبحيرات، وذلك عبر:

١. التصنيف القانوني :تجنبت الاتفاقية التصنيف الصريح، لكنها اعتمدت نظامًا يجمع بين السيادة والتعاون.

٢. تحديد المياه الإقليمية :نصت الاتفاقية على إنشاء نطاق حصري من المياه الإقليمية للدول المشاطئة يبلغ 15ميلًا بحريًا، تليها منطقة صيد حصرية إضافية بطول 10أميال بحرية.

٣. ترسيم القاع :أبقت الاتفاقية على مبدأ التقسيم المشترك للمياه السطحية فيما وراء مناطق الصيد، لكنها تركت ترسيم قاع البحر والجرف القاري لتفاهمات ثنائية أو متعددة الأطراف لاحقة، مما أبقى على بعض القضايا الجوهرية غير محلولة.

٤. تُمثّل (اتفاقية أكتاو ٢٠١٨) إنجازًا دبلوماسيًا مهمًا لإرساء إطار قانوني شامل ووضع نهاية فعلية لغموض الوضع القانوني الذي استمر لعقود. ومع ذلك، فإن النظام المعتمد لتحديد المياه الإقليمية والمناطق المجاورة يبتعد جزئيًا عن المعايير الدولية القياسية (١٢ ميلًا إقليميًا)، ولكنه يعكس التسوية الضرورية التي تتطلبها الطبيعة الخاصة لبحر قزوين والمصالح المتباينة للدول المشاطئة. يبقى التحدي الأكبر في التنفيذ الكامل للأحكام وترسيم الحدود النهائية لقاع البحر.

المصادر :

١– دياري صالح مجيد، الخلاف حول الصيغة القانونية لبحر قزوين دراسة بالجغرافية السياسية، مجلة الأستاذ العدد ٦٤ لسنة ٢٠٠٧، ص ٩٤٦– ٩٥٠

[2] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بحر قزوين في عهد الدولنين من القرن الثامن عشر حتى نهاية الاتحاد السوفيتي، ٢٠١٨، ص ٥–١٣

[3] Jebur H.A.. Ministry of Education and Science of the Republic of Kazakhstan. L.N. Gumilyov Eurasian National University. 2015. P 98

٤– بلاهدة حنان، أهمية النفط في رسم سياسة ايران الخارجية في بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٢١٣–٢١٤.

٥- هاشم كاظم صبيحي، التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين، محلة أبحاث ميسان ، العدد الثالث ٢٠٠٦ ص١٨٩-٢٠٠

٦- حارث قحطان عبدالله، مثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، مجلة اداب الفراهيدي، العدد ١٩، ٢٠١٤،ص ٢٧٩-٢٨٣

٧- بورابو احمد انيس، امن الطاقة والصراع الجيوستراتيجي في بحر قزوين، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينة، الجزائر، ٢٠٢١، ص١٦٥-١٧١،

٨- حنان دريسي، التنافس الإقليمي والدولي حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣، ص١٣٩

٩- عمر عبدالله عفتان، التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة القوقاز ودول بحر قزوين، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٤٥، ص٣٩٠-٣٩٥

١٠- صباح محمد صالح، الصراع الروسي الأمريكي حول الثروات في بحر قزوين، مجلة جامعة تكريت الإنسانية، العدد ٣٣، ٢٠٢٣، ص ١٣٨-١٥٩